

كما قاله الدرعي ان لا تكون كافر اجنبية مع وجود مسلمة علي  
 الاعم ولو لم يجد لعلاج المرأة الكافرة ومسلما فالظاهر ان الكافر  
 تقدم لان نظرها ومساها اخف من الرجل بل الاشبه عندنا  
 انها تنظر منها ما يبدو وعند المهنة خلاف الرجل وقد في الكافي  
 الطبيب بالامين فلا يعمل الي غيره مع وجوده بشرط الماورد  
 ان يامن الافتتان ولا يلمس الا في الحاجة وفي معنى ما ذكره نظر  
 الحائض الي فرج من تحتها ونظر القابلة الي فرج التي تولدها وتتر  
 في النظر الي الوجه والكفين مطلقا في الحاجة وفي غيرها ماعدا  
 السواتين فاكدها بان يكون ما يبيع التيمم كشدة الضيق في  
 السواتين مزيدا كرها بان لا يعد التلشف بسببها هكذا للمروءة  
 والضرب السلاس **النظر للشهادة** تجلاد او **العاملة** من  
 بيع وغيره **فيجوز** في الشهادة النظر الي الفرج للشهادة  
 علي الزنا والولادة والي الشري للشهادة علي الرضاع واذا نظر  
 اليها وتجل الشهادة عليها كفت الكشف عن وجهها عند الاداء  
 ان لم يعرفها في نقابها فان عرفها لم يفتقر الي الكشف بل يجوز  
 النظر في جوار النظر الي عانة ولد الكافر فينظر هل انبت امر لا  
 ويجوز للنسوة ان ينظرن الي ذكر الرجل ان ادعت المرأة عبالته  
 وامتنعت من التكلين **تنبيه** هذا كله اذا لم يخف فتنة الفتنة  
 فان خافها لم ينظر الا ان يقين عليه فينظر ويصيط نفسه  
 واما في العاملة فينظر الي الوجه فقط كما جزمه الماورد  
 وغيره والضرب السابع **النظر الي بدن الامه عند اشتغالها**  
 اي اذا اراد ان يشترها رجل او الي بدن عبد اذا اراد ان يشتريه  
 ليراه **فيجوز الي المواضع التي يحتمل اليها** فينظر اليها  
 فينظر الرجل اذا اشترى جارية اراد شتره المرأة عبدا ماعدا  
 ما بين السرة والركبة قال الماورد والابن اذ علي النظرة الواحدة

قوله ولما  
 الكافر  
 السبب  
 الفتنة  
 لا حل ان  
 يشتر في  
 السرة  
 فينظر اليها  
 السبب

الا ان يحتاج الي ثانية للتحقق فيجوز **تنبيه** سكت المهر  
 عن النظر عن اشيا اختصارا منها النظر الي التلميم كما قاله النووي  
 في المنهاج واختلف الشراحي في معنى ذلك فقال الكشي انما يظهر  
 فيما يجب تعلمه وتعليمه كالفاتحة وما يتبع تعليمه من الصنيع  
 المحتاج اليها بشرط التعذر من ورجاب واما غير ذلك فكلما هم  
 يفتني المنع ومعه الماورد حيث قال في الصداق ولو اصرحها  
 تعليمه فان فطلق قبله فالاعم نعت تعليمه وقال الجلال المعالي  
 وهو اي التعليم للامر خاصة لما سياتي ويشهد ذلك الي  
 مسألة الصداق والعمد انه يجوز النظر لتعلم الامر ودفعه  
 واجبا كان او مندوبا وانما منع من تعليم الزوجة المطلقة لان  
 كلام الزوجين تعلق اما له بالآخر فصار لكل منهما اطعمة  
 في الاخر منع من ذلك ومنها نظر المرأة الي مهرها وحكمه  
 فكلمه فتستقر منه ماعدا ما بين سرته وركبته ومنها نظر المرأة  
 الي بدن اجني والاعم انه كنظره اليها ومنها نظر رجل الي رجل  
 فيجل بلا شهوة الا ما بين السرة والركبة فيجوز ومنها نظر الامر  
 وهو الشاب الذي لم ينبت لحية ولا يقال له اسن ولا شعر  
 بوجهه امر به بل يقال له تطالبا المثلثة فان كان بشهوة فهو  
 حرام وبالاجاع وللجنس ذلك بالامر كما امر به النظر الي الملتحي  
 والي النساء الحارم والشهوة حرام قطعا واصطاح الشهوة  
 فيجوز كما قاله في الاجناس كل من تأخر جمال صورة الامر  
 بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي فهو لا يعمل  
 له النظر ولو انتفت الشهوة وخفي الفتنة حرم النظر ايضا  
 قال ابن الصلاح وليس المعني خوف الفتنة غلبة الطن بوجها  
 بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا واما نظره بغير شهوة ولا خوف  
 فتنة فيجوز وعند النووي ايضا والاكثر ان علي خلافه ومنها

قوله تعليمه  
 اي بنفسه وسواهما  
 قيل الخوف او يهد